د. بورجي يؤكد أهمية تحقيق التناسب بين معدلات النمو السكاني مع الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة للسكان

الثورة / شوقي العباسي

.. قال الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد بورجي أن أي سياسة سكانية وطنية متكاملة في اليمن يجب أن تقوم على إدراك علمي وواقعي لجوانب العلاقة بين السكان والتنمية وتعقدها وتشابكها مع بعضها، لافتاً إلى أن أهداف السياسة السكانية في اليمن تكمن في تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يرتقي بالمستوى المعيشي للأسر ويضمن تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان.

وأشار بورجي إلى أن العناصر الأساسية التي تتألف منها المسألة السكانية في اليمن تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني واختلال التوزيع الجغرافي وضعف الخصائص النوعية السكانية حيث يشكل ترابط هذه العناصر المتبادلة التأثير فيما بينها منظومة المسألة السكانية في اليمن .

وأكد أن المجلس الوطني للسكان يعمل على الملف السكاني وفق منهجية علمية وعملية متكاملة وبالتنسيق والتعاون مع كافة المعنيين بهذا المجال على المستويين الحكومي والأهلي ،مشيراً إلى أهمية توفير القاعدة المعرفية حول السكان والتنمية وتطويرها وتحديثها دورياً لإدماج البعد السكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية الكلية والقطاعية والإقليمية إضافة إلى حماية الأسرة وتعميق تماسكها وتعزيز روابطها وتسريع عملية النهوض بها ومساهمتها في عملية التنمية المتوازنة والمستدامة ،لافتاً إلى ضرورة التركيز على تنمية العامل البشري وعوامل الإنتاج الأخرى وإلى الزيادات السكانية التي تشكل تحديا أساسيا للارتفاع بمعدلات نمو اقتصادي.

وأضاف أمين عام المجلس الوطني للسكان أن مكونات السياسة السكانية انطلقت من تحليل الوضع الراهن وتشخيص الحالة وتاريخ السياسة السكانية وتطور خصائصها في اليمن وفق بعض تجارب الدول، مشيراً إلى أن السياسة السكانية في اليمن لا تنحصر في تنظيم الأسرة وإنما تعتبر جزءاً من سياسة تنموية شاملة تتناول كافة المسائل المتعلقة بحياة المواطن ومعيشته.

ولفت إلى ضرورة الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية والتطوعية وباقي عناصر المجتمع وتعزيز مبادرتها في جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بالسكان والتنمية والبيئة .

وأكد أهمية العمل على خفض معدل النمو السكاني البالغ ٣٪ خلال تخفيض معدلات الخصوبة وزيادة معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة ورفع مستوى الخصائص النوعية للسكان وإعادة التوازن للتوزيع السكاني والتركيز على التأهيل والتدريب والتشغيل وتشجيع المشاريع الاقتصادية والتنمية الريفية.

وأشار إلى ضرورة تحقيق التناسب بين معدلات النمو السكاني مع الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة للسكان في ظل ارتفاع عدد السكان في اليمن خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومات للتأثير على اتجاهات المتغيرات الديموغرافية كالإنجاب والولادات والهجرة الداخلية والخارجية، إضافة إلى توزع السكان داخل حدود الدولة ،لافتاً إلى أن معدلات النمو الاقتصادية يجب أن تكون ثلاثة أضعاف معدلات النمو السكاني في أي بلد ليتم توفير المستوى اللائق لمعيشة الأسر فيها بشكل عام.

وأكد بورجي أهمية زيادة الوعي بالقضايا السكانية لاسيما قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة بين الشباب ورفع الحد الأدنى لسن الزواج وخاصة للفتيات بحيث لا يقل عن ١٨ عاما وضرورة المحافظة على البيئة والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية بالقدر الذي يؤمن مستوى جيدا لمعيشة الأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة.

انخفاض معدل الوفيات بين حديثي الولادة في العالم

الثورة /متابعات

.. أظهرت دراسة جديدة لمنظمة الصحة العالمية أن معدل الوفيات بين حديثي الولادة الذين لا تتعدى أعمارهم الشهر الواحد تشهد انخفاضاً على الصعيد العالمي. ولكن التقدم بطيء جداً والتأخر يسجل بشكل خاص في إفريقيا. و٩٩٪ من وفيات حديثي الولادة تسجل في البلدان النامية.

وبحسب الدراسة التي أجراها باحثون من منظمة الصحة العالمية ومنظمة «سايف ذي تشيلدرن» غير الحكومية وكلية «لندن سكول أوف هايجين اند تروبيكال ميديسين»، انخفض عدد الوفيات بين حديثي الولادة من٤،٦ ملايين سنة١٩٩٠ م إلى ٣،٣ ملايين سنة٢٠٠٩ م.

ويمثل معدل الوفيات بين حديثي الولادة اليوم٤١ ٪ من معدل الوفيات بين الأطفال ما دون الخامسة، وفقا لوكالة «الصحافة الفرنسية» .

وتعزى ثلاثة أرباع الوفيات إلى الولادة قبل الأوان والاختناق والإصابات الخطرة مثل تسمم الدم والالتهاب الرئوي، ويسجل نصف هذه الوفيات في خمسة بلدان هي الهند ونيجيريا وباكستان والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي إفريقيا، تراجع عدد الوفيات بنسبة١ ٪ سنويا، وبالتالي تحتاج القارة الإفريقية إلى أكثر من١٥٠ سنة لتخفض معدل الوفيات بين حديثي الولادة إلى المعدل المسجل في الولايات المتحدة وبريطانيا، على ما ذكرت منظمة الصحة العالمية.

الولادة المبكرة يمكن أن تتسبب بالربو في الطفولة والمراهقة

.. أظهرت دراسة سويدية أن الولادة قبل إتمام فترة الحمل حتى ولو بأسابيع قليلة ربما تجعل المواليد أكثر عرضة للإصابة بالربو أثناء مرحلتي الطفولة والمراهقة. وقال هارتموت فوجت من جامعة لينكوبنج في السويد والذي اشترك في الدراسة المنشورة في دورية طب الأطفال: إن كل أسبوع في الرحم يمثل أهمية للجنين من أجل تقليص خطر الإصابة بالربو في مرحلة الطفولة.

وقال لرويترز عبر البريد الإلكتروني «علينا تجنب الولادة قبل اكتمال الحمل مثل الولادة القيصرية على سبيل المثال كلما كان ذلك ممكناً». ويعتبر الحمل مكتملاً بعد مرور٣٧ أسبوعاً.

وتوصلت دراسة سويدية أخرى في وقت سابق من هذا العام إلى وجود علاقة بين الولادة المبكرة جداً التي تحدث بين الأسبوع الثالث والعشرين والأسبوع السابع والعشرين من الحمل وإصابة المراهقين بالربو، لكنها لم تجد خطراً زائداً في الأطفال الذين ولدوا بعد ٢٧ أسبوعاً على الأقل من الحمل.

في تقرير أممي:

30 مليون امرأة تواجه مضاعفات مرتبطة بالحمل سنوياً في العالم

كتب/ شوقي العباسي

أوضح التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للعام٢٠١٠م أن ضمان تعميم فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية وتمكين النساء والرجال والشباب من ممارسة حقوقهم الإنجابية والحد من أوجه التفاوت كلها أمور تكتسي أهمية محورية في التنمية وإنهاء الفقر، وهو ما سلم به المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية منذ ما يزيد على ١٦ سنة وأعيد تأكيده في عام٢٠٠٧ م عندما أصبح تعميم فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبحسب التقرير فالصحة الإنجابية تدعم النساء والشباب لاسيما الأشد حرماناً منهم بتمكينهم من اختيار طيارات من شأنها أن تؤثر تأثيراً ملموساً على حياتهم، وتتيح خدمات الصحة الإنجابية للمرأة فرصة اتخاذ قرارات مستقلة وسليمة تمكنها من العيش حياة إنجابية صحية، كما أن تلك الخدمات تساعد المرأة على اتخاذ قرار الإنجاب متى وفي أي ظروف، كما تتيح للحوامل فرص الحصول على الرعاية الماهرة قبل الولادة وأثنائها وبعدها، بالإضافة إلى الإسهام في سلامة الولادة وصحة الأطفال وتساعد المرأة على أن تعيش حياة خالية من الأمراض المنقولة بما فيها الإيدز.

وأشار التقرير إلى أن جودة الرعاية الصحة الإنجابية تغير ظروف العيش وتقي الفتيات الصغيرات من أن يصبحن زوجات وأمهات في سن الطفولة مما يتيح لهن فرصة أكبر للبقاء في المدرسة كما تتيح للنساء والفتيات فرصاً أكبر في الحياة بما في ذلك فرصة ولوج سوق العمل والإسهام في رفاة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

ولفت التقرير إلى أنه ومنذ العام١٩٩٠ م تم إدخال تحسينات هامة وبعيدة المدى على فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية حيث انخفضت معدلات الولادات لدى المراهقات انخفاضاً كبيراً وازدادت فرص الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة وفرص استخدامها.

وبين التقرير أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت تراجعت شريحة النساء الأكثر فقراً والأقل تعلماً ولاسيما في جنوب أفريقيا والصحراء الكبرى، ويؤكد التقرير أنه لم يتحقق تقييم فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية إلا عندما تحتاج إليها لتنظيم عدد الأطفال.

وأوضح التقرير أن مشاكل الصحة الإنجابية لا تزال السبب الرئيسي لاعتلال صحة المرأة البالغة سن الإنجاب ووفاتها، فالمرأة الفقيرة وخاصة التي تعيش في البلدان النامية تعاني من حالات الحمل غير المرغوب فيه ومن الوفاة النفاسية كما تعاني من العنف وغيره من المشاكل المتعلقة بنظام الإنجاب والسلوك الجنسي لديها.

ونوه التقريربأن تحسين صحة الأم والحد من الوفيات النفاسية مسألتان محوريتان في الصحة الإنجابية.

وبحسب التقرير الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن ما يقارب ٣٠ مليون امرأة تواجه مضاعفات مرتبطة بالحمل كل سنة في جميع أنحاء العالم.

واستناداً إلى منشور اتجاهات الوفيات النفاسية من١٩٩٠ م إلى٢٠٠٨م الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي في عام٢٠١٠م أحرز تقدماً ملحوظاً في الحد من الوفيات النفاسية في جميع أنحاء العالم، ولكن المعدل السنوي للانخفاض أقل من نصف ما هو مطلوب لتحقيق الغاية المدرجة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في خفض نسبة الوفيات النفاسية بنسبة٧٥ ٪ بحلول عام٢٠١٥م وهناك أسباب لوفاة بعض الحوامل تتمثل:

حدوث نزيف حاد بعد الولادة، والالتهابات، واضطرابات ارتفاع ضغط الدم والإجهاض غير المأمون، فاحتمال هلاك امرأة في بلد نام سبب متصل بالحمل خلال حياتها يفوق ماهو عليه بالنسبة للمرأة التي تعيش في بلد متقدم النمو بنحو ٣٦ مرة.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/ سبتمبر٢٠١٠ م أصدرت الجمعية العامة قراراً تلتزم فيه باتخاذ الخطوات اللازمة «لأعمال حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية» ودعا القرار أيضاً إلى التوسع في توفير الرعاية الشاملة للتوليد وتعزيز دور مقدمي الرعاية الصحية الماهرة، بمن فيهم القابلات والممرضات.

وبحسب التقرير فإن توفير فرص الوصول إلى القابلات الماهرات والاستفادة من رعاية التوليد في الحالات الطارئة إذا ما ساءت الأمور يعد من الاستراتيجيات التي ثبتت نجاحها في تحسين صحة الأم إذ يمكن إنقاذ ما يصل إلى٨٠ ٪ من النساء المعرضات لخطر الموت أثناء الولادة، فالقابلات لا يقمن بالتوليد فحسب. بل إنهن يقمن أيضاً بدور أساسي في توفير مجموعة كاملة من خدمات رعاية الصحة الإنجابية بما في ذلك تنظيم الأسرة ورعاية الأطفال حديثي الولادة والوقاية من فيروس الإيدز وناسور الولادة الذي يصاب به ما يقارب ١٠٠.٠٠ امرأة سنوياً حيث يشكل ناسور الولادة حالة منهكة قد تنجم عن عسر الولادة أو طول فترتها.

دراسة حديثة تبرز تأثيرات الزيادة السكانية على قطاع التعليم في اليمن

● .. تظل تنمية الموارد البشرية غاية كل أمة ومع تزايد أعداد السكان يزداد الطلب على التعليم باعتباره من أهم الوسائل لتنمية البشر ومع تزايد هذا الاهتمام يتزايد إدراك المجتمع والدولة لأهمية التعليم لتنمية مواردها البشرية لذلك يشكل السكان مصدر الموارد البشرية في أي مجتمع والتعليم هو الأداة الرئيسية في تحويل هذه الموارد إلى قوى فاعلة تخدم عملية التنمية الشاملة وبدون التعليم تصبح هذه الموارد عبئاً وليس مورداً للتنمية، من هنا تتضح الأهمية الاستراتيجية لدور التعليم في عملية التنمية وانطلاقاً من ذلك فقد سعت الجمهورية اليمنية إلى جعل التعليم محور ارتكاز لعملية التنمية. صنفت اليمن في المركز (١٢١) من بين (١٤٠) بلداً. وبحسب الدراسة حققت اليمن خلال العقود الأربعة الماضية نجاحات متعددة في مختلف المراحل التعليمية لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات التعليمة في التعليم الأساسي والتي تتمثل في ارتفاع معدلات الالتحاق وانخفاض معدلات الأمية وانخفاض معدلات التسرب وزيادة عدد المدارس والفصول الدراسية وانتشارها وقد ترافق ذلك مع زيادة القوى البشرية العاملة في التعليم وتنوع اختصاصاتها.

التعليم الأساسي

و أوضحت الدراسة أن اهتمام الدولة ينصب على مرحلة التعليم الأساسي التي تمثل القاعدة العريضة للنظام التعليمي حيث أن الملتحقين بها يشكلون (٦٨,٥ ٪) من إجمالي الملتحقين بالنظام التعليمي العام.

وتوضح التقديرات التي تم إعدادها لقطاع التعليم أن أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي وفق بديل ثبات الخصوبة (٦ مواليد بالمتوسط للمرأة) سيرتفع من (٣,٧) مليون عام ٢٠٠٨م ليصل إلى حوالي ١٤,٧ مليون تلميذ بحلول عام ٢٠٣٥م حيث تؤكد هذه التقديرات النمو المتسارع لحجم السكان في اليمن نتيجة لاستمرار مستويات الإنجاب المرتفعة (البديل الأول)، أما البديل الثاني (٣,٣) مواليد للمرأة الذي تبنته الأمم المتحدة فسيؤدي إلى خفض عدد السكان وتأثيره على حجم الملتحقين بالتعليم حيث سيصل عدد التلاميذ إلى (٨,٨٣) مليون تلميذ استناداً لهذا البديل، أما البديل الثالث وهو النمو المنخفض للخصوبة (٢,١) مولود لكل امرأة فسيصل عدد التلاميذ طبقاً له إلى (٧,٩) مليون تلميذ بنهاية عام ٢٠٣٥م ويمثل نصف البديل الأول تقريباً.

وحول عدد المعلمين في التعليم الأساسي قدرت الدراسة أنهم حالياً يبلغون ما يقارب (١٤١) ألف مدرس ومدرسة في كافة مدارس التعليم الأساسي الحكومي والأهلي وهو ما يمثل (٨٣,٦ ٪) من القوى العاملة في التعليم وتبلغ نسبة التلاميذ إلى المعلم ٣٥,٤ تلميذ ولفتت الدراسة إلى أنه نتيجة لتزايد أعداد التلاميذ، في هذه المرحلة ستتضاعف أعداد المعلمين للمحافظة على نفس المستوى التعليمي ليصل عدد المدرسين إلى (٥٦٥) ألف مدرس ومدرسة بنهاية عام ٢٠٣٥م وفقاً للبديل الأول المتعلق بثبات الخصوبة، ووفقاً للبديل الثاني فإن عدد المدرسين سيصل إلى (٣٨٤) ألف مدرس ومدرسة والى ما يقارب (٢٩٥) ألف مدرس ومدرسة طبقاً للبديل الثالث وهذا سيشكل ضغطاً على الدولة مما يزيد من حجم الإنفاق (الجاري الاستثماري) لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب.

حجم الإنفاق

وأكدت الدراسة أهمية مستويات الإنفاق العام للمحصلات التعليمية وضرورتها لإنجاز النتائج المرجوة من الالتحاق بالتعليم الأساسي لتحقيق أهداف التنمية الألفية حيث سيكلف إنشاء الفصول الجديدة لمواجهة الأعداد المتدفقة في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي بشكل تراكمي إلى ما يزيد على (١٠,٠٣) مليار وفقاً للبديل الأول ثبات الخصوبة (٦) مواليد أحياء للمرأة لاستيعاب التلاميذ الجدد مع نهاية عام ٢٠٣٥م كما ستصل التكلفة إلى (٤,٨) مليار دولار طبقاً للبديل المتوسط للأمم المتحدة وستصل التكلفة إلى (٤,٠١) مليار وفقاً للبديل الثالث بنهاية الفترة.

وأشارت الدراسة إلى أن تقدير حجم الإنفاق الخاص بالأجور والمرتبات وغيرها من النفقات السنوية الجارية يعتبر أكثر التحديات المالية تثبيطاً للهمم بالنسبة لليمن التي تتميز بتدني معدلات الالتحاق حيث تحتل رواتب المعلمين والموظفين الإداريين أكثر من (٨٠ ٪) لذلك تعتبر الأجور أحد أوجه الاستخدام الأساسية حيث ستبلغ النفقات وفقاً للبديل الأول حوالي (١٦٤٦) مليون دولار وستنخفض إلى (٩٨٩) مليون دولار في إطار البديل الثاني وإلى (٨٨٧) مليون دولار استناداً للبديل الثالث وهذه ستزيد من حجم النفقات الجارية للتعليم الأساسي التي تبلغ حالياً حوالي (٤١٠) ملايين دولار سنوياً.

التعليم الثانوي

وبحسب الدراسة تعد المرحلة الثانوية المرحلة الثانية في بنية التعليم العام والحلقة الوسطى بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي كما يعد التعليم الثانوي مرحلة مهمة وحاسمة للمتعلمين في التعليم العام حيث يفترض في هذا النوع من التعليم أن يعد الطلاب والطالبات إعداداً شاملاً ويزودوا بالمعلومات الأساسية والمهارات والاتجاهات التي تنمي شخصياتهم في جوانبها المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية وينظر لهذا التعليم بوصفه قاعدة للدراسة الجامعية وتأهيلاً واستثماراً في رأس المال البشري للحياة العملية، ووفقاً للدراسة فإن الإقبال على التعليم الثانوي يشكل ضغطاً شديداً على النظام التربوي في ضوء المتاح من الإمكانيات والتسهيلات المدرسية حيث تظهر التقديرات أن أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية سيزداد خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٣٥م من حوالي (٦٧٠) ألف طالب وطالبة في عام ٢٠٠٥–٢٠٠٦م إلى حوالي (٢,٩) مليون طالب وطالبة بحلول عام ٢٠٣٥م وفق البديل الأول أما في إطار البديل الثاني فسينخفض عدد التلاميذ في التعليم الثانوي إلى مليوني طالب وطالبة طبقاً لاقتراحات الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٣٥م وطبقاً للبديل الثالث فأن عدد الطلاب سينخفض إلى (١,٧) مليون طالب وطالبة نهاية عام ٢٠٣٥م وهو ضعف أعداد الطلاب الملتحقين في بداية عام ٢٠٠٨م مما سيترتب عليه جهود متواصلة لمواجهة النمو في إعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي حيث سيفرض أعباء كبيرة على المجتمع لتوفير الموارد الاستثمارية المطلوبة لرعاية هذه الفئة العمرية (١٥–١٧سنة).

وتؤكد الدراسة أن المدرس هو أساس العملية التعليمية إذا ما تم تدريبه وإعداده وحسن اختياره وصقله بهدف رفع مستواه وإذا تم التغاضي عن ذلك فلن يستطيع أن يقوم بمهمته على أحسن وجه، واستناداً إلى التقديرات سيصل عدد المعلمين والعاملين في مدارس التعليم الثانوي العام (١٥٠) ألف مدرس ومدرسة وفقاً للبديل الأول في عام ٢٠٣٥م، أما وفق البديل الثاني فستنخفض أعداد المدرسين المطلوبين إلى (١٠٥) آلاف مدرس ومدرسة في نهاية عام ٢٠٣٥م علماً بأن الحاجة من المدرسين للعام الدراسي ٢٠٠٨– ٢٠٠٩م بلغت (٣٩,٨) ألف مدرس ومدرسة وهذا يتطلب بذل الجهود لتوفير ضعفين ونصف من المدرسين المؤهلين بنهاية عام ٢٠٣٥م ولفتت الدراسة إلى أهمية التعليم الثانوي التي تبرز باهتمام الدولة لتحقيق الفرص للجميع وأن أي قصور فيه ينعكس على معايير كفاءته مسبباً العديد من المشاكل التي تؤثر عليه وتتمثل أولى خطوات الاهتمام في تقدير الأعباء المالية التي يجب توفيرها لمواجهة احتياجاته المستقبلية، لذلك تشير التقديرات المالية المرافقة لأعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي إلى أن إجمالي الإنفاق المقدر خلال الفترة ٨٠٠٢–٥٣٠٢م حوالي ١٨٦٨ مليون دولار لإنشاء الفصول الإضافية الجديدة للمرحلة الثانوية طبقاً للبديل الأول المعتمد على بقاء الخصوبة (٦) مواليد وسينخفض حجم الإنفاق بحسب البديل الثاني المتعلق بخفض الخصوبة إلى ٣,٣ ولادات حية للمرأة إلى (١١٧٠) مليون دولار واستناداً إلى البديل الثالث خفض الخصوبة إلى ولادتين للمرأة ستنخفض التكلفة إلى (١١٠٠) مليون دولار فقط وبمقارنة كلفة البديل الثالث مع البديل الأول ستنخفض كلفة البديل الثالث عن البديل الأول بحوالي (٧٦١) مليون دولار وهذا لن يأتي إلا ببذل الجهود المتواصلة والدعم السياسي لخفض الخصوبة من خلال دعم برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

ويترافق مع حجم الإنفاق الاستثماري تزايد حجم النفقات الجارية على التعليم الثانوي حيث سيرتفع حجم هذا الإنفاق من (١٠٢) مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى (٣٨٨) مليون دولار وفقاً للبديل الأول وإلى (٢٧٢) مليون دولار طبقاً للبديل الثاني وإلى (٢٦٣) مليون دولار بموجب البديل الثالث وبمقارنة الإنفاق الجاري للبديل الأول مع البديل الثالث فإن الفارق يبلغ نحو (١٢٥) مليون دولار.

● موقع المجلس الوطني للسكان